

التأصيل التشريعي للضريبة على التجارة الإلكترونية

عبدالقادر حمدان العوجة

المركز الأكاديمي للدراسات المستقبلية - جامعة سرت

abdqadir.auja@su.edu.ly

ملخص

تناول هذه الدراسة تحليلًا تأصيليًّا لموضوع الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا، في ظل الفراغ التشريعي الذي لا يواكب تطورات الاقتصاد الرقمي، وقد تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئисيين، الأول يتعلق بالإطار المفاهيمي والتنظيمي للضريبة الإلكترونية، من خلال بيان طبيعة النشاط التجاري الرقمي، والتمييز بينه وبين التجارة التقليدية، مع التركيز على التحديات القانونية المتعلقة بتحديد الوعاء الضريبي والمكلف ومكان الاستحقاق، أما البحث الثاني، فيتناول الإشكالات الإدارية والتشريعية المرتبطة بتطبيق هذا النوع من الضرائب، سواء من حيث ضعف البنية المؤسسية، أو غياب القواعد القانونية الخاصة بالتحصيل والمراقبة مع تحليل النماذج المقارنة لدول استطاعت تطوير تشريعاتها مراعية الطابع العابر للحدود للتجارة الإلكترونية، ويهدف البحث إلى تقديم تصور قانوني متكامل لإطار وظيفي ضريبي يتصرف بالفعالية والعدالة، بما يحفظ السيادة المالية للدولة، ويقلص من الفجوات الضريبية الناتجة عن التحول الرقمي.

Abstract

This study provides a doctrinal analysis of the issue of taxation on electronic commerce in Libya, in light of the legislative vacuum that fails to keep pace with the developments of the digital economy. The research is divided into two main sections: the first addresses the conceptual and regulatory framework of electronic taxation by clarifying the nature of digital commercial activity and distinguishing it from traditional commerce, with a focus on the legal challenges related to determining the tax base, the liable party, and the place of taxation. The second section examines the administrative and legislative issues surrounding the application of this type of tax, particularly the weakness of institutional infrastructure and the absence of specific legal rules for collection and oversight. It also analyzes comparative models of countries that have successfully developed legislation responsive to the cross-border nature of e-commerce. The study aims to propose a comprehensive legal framework for a national tax system that is both effective and equitable, in a manner that preserves the state's financial sovereignty and reduces tax gaps resulting from digital transformation.

استلام الورقة: 2025-09-07 - قبول الورقة: 2025-09-21 - نشر الورقة: 2025-11-01

كلمات مفتاحية

Keywords:



المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في بنية الاقتصاد، وذلك بفعل التطور التقني المتتسارع، الذي لم يقتصر أثره فقط على وسائل الاتصال والتوزيع، بل امتد ليغير بالكامل طبيعة النشاط التجاري ذاته، كما ولم يعد النشاط التجاري حبيس الأسواق التقليدية، ولا مرتبطاً بالوجود المادي أو الجغرافي، بل أصبح في كثير من الأحيان افتراضياً يعتمد على منصات رقمية لا تخضع بالضرورة لرقابة الدولة أو تشريعاتها، ومن رحم هذا التحول برزت التجارة الإلكترونية كنمط اقتصادي جديد تجاوز النظم القانونية الكلاسيكية التي طالما ارتكزت على فكرة الإقليمية والارتباط المادي للنشاط الاقتصادي، كما أن هذا التحول طرح على المشرعين جملة من الإشكاليات، لعل أبرزها تلك المتعلقة بالنظام الضريبي باعتباره أداة الدولة لضبط المعاملات المالية وتحصيل الموارد العامة، فالتجارة الإلكترونية بطبيعتها اللامادية وضعت المشروع أمام أسئلة جديدة وهي: كيف نحدد مكان تحقق الدخل؟، ومن هو الشخص الخاضع للضريبة؟، وكيف يمكن مراقبة العمليات التي تتم بين أطراف لا تجمعهم دولة واحدة ولا ينطبق عليهم قانون ضريبي موحد؟، فكل هذه التساؤلات ليست نظرية فحسب؛ بل تتعكس عملياً في ضعف قدرة الدولة على إخضاع هذا النوع من التجارة للضريبة، وهو ما يؤثر سلباً على عدالة النظام الضريبي وعلى السيادة المالية للدولة.

أما في الشأن الليبي تبدو هذه التحديات أكثر وضوحاً، خاصة في ظل غياب تشريع وطني متكملاً ينظم الضريبة على التجارة الإلكترونية، والاكتفاء بالنصوص العامة التي لا تستوعب طبيعة البيئة الرقمية، وقد أظهرت تجربة الدولة في التعامل مع التجارة التقليدية - رغم قدمها - ضعفاً مؤسساً في آليات التحصيل والرقابة، فكيف سيكون الحال مع نشاط رقمي أكثر تعقيداً؟، هذا السؤال يعد مدخلاً لفهم عمق الإشكالية، ومما تقدم جاءت فكرة هذا البحث لتكميل ما بدأه الباحث في رسالته السابقة للماجستير، والتي كانت حول "الضريبة على التجارة الإلكترونية"، ولكن هذه المرة من زاوية تأصيلية تشريعية تحاول أن تتجاوز التشخيص إلى بناء بدائل عملية، وتستفيد من التجارب المقارنة، وتراعي في ذات الوقت خصوصية النظام القانوني الليبي، فالهدف ليس فقط بيان القصور؛ بل تقديم مسودة فكرية لتشريع ضريبي وطني رقمي يتسم بالعدالة، والفعالية، ويستوعب تحديات العصر الرقمي الحديث.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من التحدي التشريعي والمالي الذي تفرضه التجارة الإلكترونية على النظام الضريبي الليبي في ظل اتساع نطاق المعاملات الرقمية العابرة للحدود، وغياب نصوص قانونية صريحة تنظم آليات فرض، وتحصيل الضريبة في هذا المجال، ويزر هذا الإشكال بصورة أوضح في دولة لم تستطع بعد أن تواكب تحولات الاقتصاد الرقمي من خلال إقرار تشريعات خاصة به بقواعد تشريعية راسخة، كما تكمن الأهمية في كون الدراسة تسعى إلى سد فجوة علمية قائمة في المكتبة القانونية الليبية، عبر تقديم معالجة تأصيلية لموضوع تتزايد الحاجة إليه، وذلك من خلال الأهداف التالية:

- 1- الوقوف على مفهوم التجارة الإلكترونية من منظور قانوني وضريبي، وتحديد أوجه الاختلاف بينها وبين التجارة التقليدية.
- 2- تحليل أوجه القصور في المنظومة التشريعية الليبية في مجال فرض وتحصيل الضريبة على المعاملات الإلكترونية.



- 3- استكشاف التحديات الفنية والإدارية التي تتعارض الجهات الضريبية عند التعامل مع الأنشطة الرقمية.
- 4- دراسة التجارب الدولية في مجال تصميم الضريبة الرقمية، واستخلاص الدروس التشريعية منها بما يتلاءم مع الشأن الليبي.
- 5- اقتراح إطار قانوني وطبي متكملاً، يدعم تطوير تشريع خاص بالضريبة على التجارة الإلكترونية، يضمن الفاعلية ويصون السيادة المالية للدولة.

أسباب اختيار الموضوع:

تكمّن أهم أسباب اختيار موضوع "التأصيل التشريعي للضريبة على التجارة الإلكترونية" في غياب نصوص قانونية صريحة تنظم هذا النوع من المعاملات في ليبيا، رغم اتساع أثرها على الاقتصاد الوطني، كما يعكس هذا الاختيار رغبة الباحث في استكمال ما بدأه في رسالة الماجستير، من خلال معالجة أعمق لمسألة من زاوية تشريعية تصصيلية، وتزداد أهمية هذه الدراسة في ظل الحاجة إلى مقاربة وطنية تضمن تحقيق العدالة الضريبية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت دراسة موضوع هذا البحث على المنهج التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية الوطنية ذات الصلة، ومدى ملاءمتها للتطورات التي فرضتها التجارة الإلكترونية، إضافة إلى المنهج المقارن، عبر دراسة التجارب التشريعية لبعض الدول التي سبق لها تنظيم الضريبة الرقمية، بهدف استخلاص الملامح الأساسية لتأصيل تشريعي وطبي متوازن يواكب العصر، ويحفظ السيادة المالية.

إشكالية الدراسة:

طرح الدراسة تساءلاً مهماً حول مدى قدرة التشريع الضريبي الليبي الحالي على مواكبة التحولات العميقية التي فرضها الاقتصاد الرقمي؟، ولا سيما في جانب فرض وتحصيل الضريبة على التجارة الإلكترونية في ظل غياب نص قانوني خاص ينظم هذه الظاهرة، وينبئ عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

- ما هو الإطار المفاهيمي للتجارة الإلكترونية الذي يجب أن يؤسس عليه التنظيم الضريبي؟
- ما أوجه القصور في التشريعات الليبية الحالية في مواكبة التحديات الضريبية الرقمية؟
- كيف تعاملت التشريعات المقارنة مع فرض الضريبة في البيئة الإلكترونية
- ما المحددات والمبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها التأصيل التشريعي الليبي لتحقيق الكفاءة الضريبية وضمان السيادة المالية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدت خطة البحث التالية:

خطة البحث:

تقوم هذه الدراسة على التقسيم التالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتشريعي للضريبة على التجارة الإلكترونية.

المطلب الأول: المفاهيم العامة للتجارة الإلكترونية والنظام الضريبي.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي الوطني والدولي المنظم للضريبة الرقمية.

المبحث الثاني: التحديات القانونية والبدائل التشريعية في فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا.

المطلب الأول: التحديات الإدارية والفنية في التطبيق.

المطلب الثاني: المقترنات التشريعية لتعزيز الفعالية الضريبية في البيئة الرقمية.



المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والتشريعي للضريبة على التجارة الإلكترونية.

تمهيد وتقسيم

أصبح من غير الممكن اليوم تناول المنظومة الضريبية بمعزل عن الواقع الاقتصادي الرقمي الذي تشكل بفعل التحولات التكنولوجية المتسارعة، بعد ما فرضت التجارة الإلكترونية نمطاً جديداً من المعاملات يتتجاوز الخصائص التقليدية للنشاط التجاري من حيث المكان والزمان والشكل، وهو ما أوجد صعوبة بالغة أمام السلطات الضريبية في ضبط هذه الأنشطة وفقاً للمعايير المعتمدة سابقاً (العوجة، 2024)، ومن هنا يعد بناء إطار مفاهيمي دقيق لمصطلحي "الضريبة" و"التجارة الإلكترونية" أمراً ضرورياً لفهم الإشكالية القانونية المطروحة، وتحديد ملامح التأصيل التشريعي الذي تسعى إليه هذه الدراسة، فالضريبة في فقه القانون المالي هي "اقتطاع مالي إلزامي تفرضه الدولة على الأفراد وفقاً لمبدأ المساواة في التكاليف العامة، بغية تمويل نفقاتها وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية" (عتيقية، 1993)، أما التجارة الإلكترونية فهي وفق تعريف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL)، "كافحة المعاملات التجارية التي تبرم أو تنفذ من خلال الوسائل الإلكترونية" (لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي UNCITRAL، 1996)، وهو تعريف يعكس عمومية المفهوم واسع نطاقه، مما يستدعي مراجعة للأدوات القانونية والتشريعية المنظمة له، لا سيما من حيث الوعاء الضريبي، ومكان تحقق الواقعية المنشئة للضريبة، وصفة المكلف، أما في التشريع الليبي يبرز غياب نصوص قانونية خاصة أو حتى إشارات ضمنية في التشريعات الضريبية النافذة تتناول التجارة الإلكترونية، مما يجعل النظام الضريبي الوطني غير قادر على استيعاب هذا الشكل المستحدث من النشاط التجاري في ظل غياب المعايير الكفيلة بتكييف المعاملة الرقمية ضمن الأطر القانونية التقليدية (العوجة، 2024)، لذلك يسعى هذا المبحث إلى تقديم تأصيل نظري شامل، يبدأ باستعراض المفاهيم الأساسية ذات الصلة، ومن ثم تحليل الوضع التشريعي القائم في ليبيا، ومقارنته ببعض التجارب الدولية، بغية التأسيس لمدخل علمي رصين يمكن البناء عليه في هذه الدراسة لمعالجة الإشكالات العملية والتشريعية التي تثيرها الضريبة على التجارة الإلكترونية، وتناول من خلال هذا المبحث، المطلبين التاليين.

المطلب الأول: المفاهيم العامة للتجارة الإلكترونية والنظام الضريبي.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي الوطني وال الدولي المنظم للضريبة الرقمية.

المطلب الأول: المفاهيم العامة للتجارة الإلكترونية والنظام الضريبي.

تمهيد وتقسيم

أحدثت الثورة الرقمية تحولات جذرية في البيئة الاقتصادية، أبرزها ظهور أنماط جديدة من المعاملات لم تعد خاضعة للمفاهيم الكلاسيكية التي عرف بها النشاط التجاري في ظل القانون القديم، فقد تحولت التجارة من مساحاتها المادية إلى فضاءات إلكترونية لا تعترف بالحدود السياسية أو السيادية للدول، ما أدى إلى تشكّل بيئات تجارية افتراضية واسعة تعرف بالتجارة الإلكترونية، ولم تعد هذه الأخيرة نشاطاً هامشياً أو استثنائياً، بل غدت جزءاً أساسياً من الدورة الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي، وتشكل مورداً مالياً معتبراً يفرض على الأنظمة الضريبية مواكبتها بضوابط تشريعية وإدارية دقيقة (طاحون، 2024)، إن فقه الضرائب وإن كان قد أنسن في إطار بيئه اقتصادية تقليدية، إلا أن التطورات المتسارعة فرضت إعادة تعريف كثير من مفاهيمه الأساسية، وعلى

رأسها الوعاء الضريبي، والمكلف بالضريبة، ومكان تحقق الواقعية المنشئة لها، وكل هذه المفاهيم التي كانت واضحة نسبياً في سياق التجارة التقليدية باتت اليوم عرضة لتحديات قانونية في مجال المعاملات الرقمية، حيث يتم العقد الإلكتروني، وتنقل السلع أو الخدمات افتراضياً، ويكون أطراف العلاقة من جنسيات مختلفة، وقد لا يقع أي عصر من عناصر العملية داخل إقليم الدولة محل التشريع (طالم، 2022)، وتزداد هذه الإشكالات حدة في الدول النامية ومنها ليبيا التي لم تواكب تشعّرها المالية والضريبية هذه الظروف، وظل نظامها الضريبي محكماً بمنطق النصوص الورقية، غير المتكيّفة مع ما تفرضه المعاملات الرقمية من آليات للرقابة، ووسائل للتحقق من الالتزام، وأدوات لضممان العدالة الجبائية، بل إن هذا القصور التشريعي قد يفقد الدولة جزءاً معتبراً من سيادتها الضريبية، ويعرض خزينتها العامة لخسائر يصعب تقديرها بدقة في ظل غياب نظم تقنية فعالة (اسماعيل، 2021)، وانطلاقاً من ذلك تأتي أهمية هذا المطلب بوصفه مدخلاً تأسيسياً يهدف إلى تحليل المفاهيم القانونية الأساسية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والنظام الضريبي من أجل رسم صورة واضحة تمكن الباحث من تناول الإشكالات في هذه الدراسة، والتي سوف نأتي على ذكرها لاحقاً، وسيتم في هذا المطلب تحديد المفهوم القانوني للتجارة الإلكترونية وخصائصها فرع أول، وذلك من حيث طبيعتها وأطرافها وأثارها القانونية، في حين سنتناول في الفرع الثاني المفاهيم العامة للنظام الضريبي كما نظمته التشريع الليبي، مبرزاً خصائصه، وأهدافه، ونطاق تطبيقه، تمهداً لمناقشة مدى قدرته على استيعاب الأنشطة الرقمية الحديثة، أو الحاجة إلى تأصيل تشريعي جديد يعيد ضبط العلاقة بين الدولة والمكلفين في هذا السياق.

الفرع الأول: التعريف القانوني للتجارة الإلكترونية وخصائصها.

أصبحت التجارة الإلكترونية من أبرز أشكال النشاط الاقتصادي الحديث، وقد جاءت نتيجة حتمية لتحولات رقمية شاملة أعادت تشكيل العلاقة بين المنتج والمستهلك، ومما يزيد من أهميتها أنها لم تعد نشاطاً هامشياً أو بديلاً مؤقتاً، بل تحولت إلى مكون رئيسي في بنية الاقتصاد الوطني والعالمي (مطر، 2025)، ولأن هذا النوع من التجارة يتم من خلال أدوات ووسائل إلكترونية، فقد أصبح تعريفه القانوني محل نقاش طويل بين الفقهاء، حيث تباينت وجهات النظر، فهنالك من رکز على الوسيلة التقنية، وهنالك من فضل التركيز على طبيعة المعاملة نفسها، ومن هنا يمكن القول بأن التجارة الإلكترونية تتعلق بكل نشاط تجاري يتم عبر شبكة الإنترنت أو أي وسيلة رقمية أخرى، ويؤدي إلى التزام قانوني بين طرفين، أما من حيث الطبيعة القانونية، فإن هذه التجارة لا تخضع للخصائص المادية التقليدية، إذ تعتمد على التبادل الإلكتروني للبيانات بدلاً من التعامل الورقي أو المادي، مما يضعف بعض أدوات الإثبات المعروفة في العقود التقليدية، ويستدعي أدوات قانونية جديدة أكثر مرنة (الحالمي، 2012)، كما أن هذا النوع من المعاملات يتم بين أطراف لا يتشرط أن يتواجدوا داخل الدولة نفسها، وهو ما يطرح تحديات جدية أمام تحديد السيادة القانونية ومكان التعاقد، وتبعداً لذلك الجهة الضريبية المختصة، وبالنسبة لأطرافها فلم يعد الطرف التجاري محصوراً في البائع والمشتري، بل أصبح يشمل منصات الوساطة، وشركات الدفع الإلكترونية، ومقدمي الخدمات اللوجستية، وهذه الأطراف تؤدي أدواراً متعددة، قد لا تكون واضحة في التشريعات الوطنية، مما يصعب تحديد المسؤلية القانونية أو الالتزام الضريبي لكل منها، خصوصاً عندما يكون مقر هذه الأطراف خارج الحدود، وفيما يتعلق بالآثار القانونية، فإن التجارة الإلكترونية تربّت على الزمامات متبادلة شأنها شأن العقود التقليدية، لكن ما يميزها أن تنفيذ هذه الالتزامات يتم غالباً في بيئة افتراضية، مما يؤثر في ضبط التنفيذ، ويثير تساؤلات حول آليات الحماية القانونية، سواء تعلق الأمر بحماية المستهلك أو ضمان الحقوق المالية أو الجائمة للدولة. كما أن اختفاء العنصر المادي في المعاملة يجعل من الصعب على السلطات الضريبية تتبع مصدر

الدخل، أو إثبات تحقق الواقعة المنشئة للضريبة، مما يتطلب قواعد قانونية دقيقة تراعي طبيعة هذا النشاط (كموش، 2019)، واستخلاصاً لما تقدم فإن التجارة الإلكترونية لا تمثل فقط تحولاً تقنياً، بل تفرض إعادة نظر شاملة في المفاهيم القانونية التقليدية، بما في ذلك ما يتعلق بالضريبة، المسؤولية، والإثبات، وهي مسائل تحتاج إلى معالجات تشريعية وطنية دقيقة تأخذ في الحسبان الطبيعة المتعددة لهذا النشاط.

الفرع الثاني: طبيعة النظام الضريبي ومفاهيمه في التشريع الليبي.

إن النظام الضريبي يعد من أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة المالية في أي دولة حديثة، إذ يهدف إلى تعبئة الموارد المالية الازمة؛ وذلك لتغطية النفقات العامة، وضبط التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال توزيع الأعباء بين الأفراد بعدل، ويكتسب هذا النظام في التشريع الليبي بعداً خاصاً بالنظر إلى التحديات الاقتصادية والمؤسسية التي تمر بها الدولة، والتي انعكست على هيكل المنظومة الضريبية ومداها التنظيمي، ومن خلال القوانين الليبية يتضح بأن النظام الضريبي يقوم على قواعد قانونية منظمة ومحددة تنظم العلاقة بين الدولة كمشرع ومحصل لها، وبين المكلفين بالضريبة (العوجة، 2024)، وقد صدر القانون رقم (7) لسنة 2010م، بشأن ضرائب الدخل، والذي يُعد الإطار المرجعي الأهم حتى الآن، رغم الحاجة الملحة لتعديلاته بما يتوافق مع طبيعة نشاط الاقتصاد الرقمي الحديث، وبين هذا القانون تمسك المشرع الليبي بالنصوص التقليدية في فرض الضرائب، إذ لا يزال يعتمد على مفاهيم الكيان المادي للنشاط، ومكان تحقق الدخل، وهي مفاهيم لم تعد كافية لمواكبة أشكال الدخل غير المادي، والتي تفرضها التجارة الإلكترونية (قانون، رقم 7 لسنة 2010 بشأن الضرائب على الدخل، 2010)، وتتميز الفقه المالي عند تناول طبيعة النظام الضريبي بين جانبه القانوني والاقتصادي، فمن حيث المضمون القانوني يقوم النظام على فرض الزام مالي من جانب الدولة بموجب القانون يدفعه المكلف دون مقابل مباشر، أما من الناحية الاقتصادية فالضريبة تُعد أداة لتحقيق التوازن المالي وتحفيز أو كبح بعض الأنشطة حسب الأولويات التنموية، وهذا التصور الثنائي للنظام الضريبي مغيباً في التشريع الليبي الذي ركز بشكل رئيسي على الجانب الجبائي دون ربطه الواضح بالسياسات الاقتصادية العامة، خاصة في ظل غياب استراتيجية مالية شاملة تدمج فيها التجارة الإلكترونية ضمن القاعدة الضريبية الوطنية، ومن تحليل نصوص القانون رقم (7) لسنة 2010، والمتعلق بضرائب على الدخل، والقانون رقم (6) لسنة 2022، بشأن المعاملات الإلكترونية، يتضح أن النظام الضريبي في ليبيا يعاني من بعض القصور المؤسسي والإجرائي، حيث تغيب القواعد التقنية الازمة لضبط الأنشطة ذات الطبيعة الرقمية، كما تفتقر الإدارة الضريبية إلى آليات فاعلة لتحديد الوعاء الضريبي الإلكتروني أو تتبع المعاملات التجارية التي لا ترك أثراً مادياً واضحاً، وقد أشارت عدة دراسات سابقة إلى أن التشريعات الضريبية لم تتطور بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي المتغير، وهو ما أضعف من قدرة الدولة على تحصيل حقوقها المالية من الأنشطة غير التقليدية (القمودي، السياسة الضريبية في ليبيا، 2023)، وأخيراً يمكن القول إن النظام الضريبي الليبي، وإن كان مؤسساً على مبادئ تقليدية مستقرة، إلا أنه يفتقر إلى المرونة التشريعية التي تمكنه من التفاعل مع مظاهر الرقمنة المتسارعة، مما يستدعي مراجعة شاملة لأطره القانونية والتنفيذية، بما يعزز من قدرته على احتواء الاقتصاد الرقمي، وخصوصاً التجارة الإلكترونية، ضمن بنائه التنظيمية والمالية.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي الوطني وال الدولي المنظم للضريبة الرقمية.

تمهيد وتقسيم

لقد أدت التحولات التكنولوجية المتسارعة إلى إعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم، وما استتبع ضرورة مراجعة الأطر القانونية والتشريعية التي تنظم هذه الأنشطة، وفي مقدمتها القواعد الضريبية،

مع صعود التجارة الإلكترونية وانتشار الاقتصاد الرقمي لم تعد النماذج التقليدية في فرض الضريبة قادرة على ضبط العمليات التجارية التي تتم في بيئات افتراضية عابرة للحدود، وهو ما أفرز تحدياً كبيراً أمام المنظومات التشريعية الوطنية (مليح، 2023)، ومنها النظام القانوني الليبي الذي لا يزال يعتمد في جوهره على مفاهيم ضريبية تقليدية ترتبط بالمكان الطبيعي للنشاط والدخل المحقق فعلياً داخل إقليم الدولة، فقد كشفت الممارسة العملية - كما سبق القول - عن قصور جوهرى في التشريعات الضريبية الليبية، خصوصاً في ظل غياب نصوص صريحة تعامل مع النشاط الرقمي، أو تخضع التجارة الإلكترونية لضريبة محددة، ما أدى إلى فراغ قانوني ومتالي في آن واحد، فالمكلفوون في هذا المجال لا يجدون ما يلزمهم بالإفصاح عن معاملاتهم الرقمية، كما أن الجهات الضريبية تفتقر إلى الوسائل القانونية الكفيلة بضبط هذه الأنشطة، وتُعد هذه الثغرة انعكاساً لعدم مواكبة النصوص التشريعية للتحولات الاقتصادية (قانون، رقم 6 لسنة 2022 بشأن المعاملات الإلكترونية في ليبيا، 2023)، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى قدرة القانون الوطني على حماية السيادة المالية وضمان العدالة الجبائية في ظل عالم رقمي متتسارع، وفي المقابل نشطت الجهود الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف، وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، في محاولة وضع معايير موحدة للضريبة الرقمية، من خلال مقتراحات تستهدف معالجة إشكالية عدم خضوع شركات التكنولوجيا الكبرى للضريبة العادلة في الدول التي تتحقق فيها أرباحها، وقد أثمرت هذه الجهدود عن وضع قواعد إطار شاملة مثل الحل المسمى "الركيزان" (Two Pillars) الذي يقوم على إعادة توزيع حقوق فرض الضريبة عالمياً، وفرض الحد الأدنى من الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات، وإن كانت هذه المبادرات لا تعد ملزمة قانوناً، فإنها تمثل مرجعاً دولياً مهمًا للدول الراغبة في تطوير تشريعاتها، والاستفادة من التجربة المقارنة في هذا المجال (صالح، 2022). وبينما على ما تقدم فإن هذا المطلب سوف يسلط الضوء على الجانبين الوطني والدولي في تنظيم الضريبة الرقمية؛ من خلال تناول قصور المنظومة التشريعية الليبية الحالية في الاستجابة لهذا التحدي في الفرع الأول، ومن ثم تقديم قراءة تحليلية للجهود الدولية في هذا الشأن فرع ثان، كمحاولة للإفاداة منها في بناء نموذج تشريعي وطني متوازن يجمع بين خصوصية السياق الليبي ومتطلبات البيئة الرقمية العالمية.

الفرع الأول: قصور التشريع الضريبي الليبي أمام التحول الرقمي.

إن التشريع الضريبي الليبي رغم ما شهدته من تطور نسبي في بعض الجوانب، إلا أنه لا يزال يعكس فلسفة تقليدية في معالجة النشاط الاقتصادي، تقوم في جوهرها علىربط الضريبة بالمكان الطبيعي للنشاط، والدخل المتولد داخل حدود الدولة، وهي فلسفة لم تعد قادرة على احتواء مظاهر الاقتصاد الرقمي المعاصر، الذي ألغى مفهوم الحدود الجغرافية، وفتح المجال لعمليات تجارية تتم بالكامل في بيئة إلكترونية افتراضية، فالنصوص القانونية السارية، وعلى رأسها القانون رقم (7) لسنة 2010م، بشأن ضرائب الدخل، وكذلك القانون رقم (6) لسنة 2022، بشأن المعاملات الإلكترونية في ليبيا، لا يحتويان على أي إشارة صريحة للتجارة الإلكترونية، ولا يتضمنا أي أحكام تتعلق بتحديد الوعاء الضريبي في ظل المعاملات الرقمية، وهو ما يعكس فراغاً تنظيمياً في هذا المجال، ويزد هذ القصور في عدة مظاهر؛ من أهمها غياب تعريف قانوني واضح للتجارة الإلكترونية، الأمر الذي يعيق التكيف الضريبي لهذه الأنشطة، ويجعل من الصعب إلزام الأطراف المعنيين بالإفصاح أو الامتثال الضريبي، كما أن الآليات الإجرائية لتحصيل الضرائب لا تزال قائمة على نماذج محاسبية تقليدية، غير مؤهلة لرصد المعاملات الرقمية أو تتبع مصادرها، سواء من حيث الموقع الإلكتروني أو الخادم أو طرق الدفع الإلكترونية التي تعتمد على وسائل رقمية لا تمر عبر النظام المالي المحلي، وزاد من تفاقم هذه الإشكالية البيئة المؤسسية الضعيفة التي تعاني

منها الإدارة الضريبية في ليبيا، والتي تفتقر إلى الأدوات التكنولوجية والتشريعية التي تمكّنها من مراقبة التجارة الإلكترونية أو ملاحقة المكلفين بها، خاصة في ظل غياب التعاون مع منصات الدفع الرقمي العالمية أو الجهات الرقابية الدولية (اسحيل، 2024)، وهو ما يسمح بانتشار نشاط اقتصادي غير خاضع للضريبة، بما يضعف قاعدة الإيرادات العامة ويس بعدها العدالة الضريبية، كما أن عدم تحديد التشريعات الضريبية لتوابع الاتفاقيات الدولية أو المبادئ الحديثة التي أفرزتها المنظمات المختصة مثل (OECD)، يجعل ليبيا في موقع الملتقي غير الفاعل، ما يعرضها لفقدان جزء كبير من السيادة المالية، وبقي الباب مفتوحاً أمام تهرب الشركات الرقمية من أداء التزاماتها تجاه الدولة الليبية، إن استمرار هذا الوضع ينذر بتفاقم الخلل الهيكلي في النظام الضريبي الوطني، ويفرض حتمية تطوير تشريع متكملاً خاص بالضريبة الرقمية، يستند إلى المبادئ الحديثة في التكيف الضريبي للأنشطة الإلكترونية، ويضع آليات فاعلة للتحصيل والرقابة، مع احترام الضوابط الدستورية والخصوصيات المالية للدولة الليبية (صندوق النقد الدولي يوصي بإعادة تصميم النماذج الضريبية في ليبيا، 2024).

الفرع الثاني: الجهود الدولية لتنقين الضريبة على التجارة الإلكترونية (OECD نموذجاً).

في ظل تامي النشاط الاقتصادي الرقمي بترت إشكالية إخضاع التجارة الإلكترونية للضريبة كأحد أبرز التحديات أمام النظم المالية المعاصرة، وذلك أن أغلب الأنشطة الرقمية تنفذ خارج الأطر الجغرافية والضريبية التقليدية، ما مكّن العديد من الكيانات الاقتصادية، وخاصة شركات التكنولوجيا الكبرى، من تحقيق أرباح ضخمة دون أداء التزامات ضريبية متناسبة في الدول التي تولد فيها تلك الأرباح، وهذا الواقع حفز المجتمع الدولي، ومثلاً في منظمات اقتصادية ومالية متعددة الأطراف على بذل جهود لتنقين الضريبة على التجارة الإلكترونية، وكان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، التي قامت بوضع معايير وإرشادات تهدف إلى توحيد الجهود العالمية لمواجهة صعوبات التتبع والتحصيل الضريبي في البيئات الرقمية العابرة للحدود (حسنين، 2024)، وعلى الصعيد الوطني يواجه التشريع الليبي تحديات عدّة في تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية، فقد نصّ المشرع في المادة الثالثة من قانون رقم (07) لسنة 2010م، بشأن ضرائب الدخل على خصوص كل دخل متغير في ليبيا للضريبة، إلا أن تطبيق هذا النص على الدخل المتأتي من النشاطات الرقمية يظل معقداً بسبب نقص البنية التحتية اللازمة، وضعف ميكانة الإجراءات، وعدم توفر أدوات فعالة للرقابة الإلكترونية، وبالرغم من صدور قانون رقم (6) لسنة 2022م، بشأن المعاملات الإلكترونية الذي نظم أنظمة الدفع الإلكتروني، إضافة إلى أنه لم يتناول بشكل محدد فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية، مما أدى إلى وجود فراغ تشريعي يستدعي معالجهة (العوجة، 2024) أما على الصعيد الإقليمي والدولي تبنت عدة دول نموذجاً تشريعياً متطرضاً يتسم بالوضوح والتفصيل مستفيدة من المبادئ التي وضعها OECD، فمثلاً في تونس، نظم القانون الأساسي للضرائب رقم(36-2014) الصادر في سنة 2014م، بفرض الضرائب على الدخل الناتج عن الأنشطة الرقمية مع اعتماد آليات محدثة للرقابة الإلكترونية والتسجيل الضريبي الرقمي، مما ساعد في تحسين فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، وقد أوجّب القانون الملزمين بتسجيل نشاطهم إلكترونياً وإبلاغ السلطات المختصة (القانون، الأساسي التونسي رقم 16 لسنة 2014، 2014)، وفي مصر صدرت تعليمات للهيئة العامة للضرائب سنة 2018م، بموجب القرار الوزاري رقم (46) لسنة 2018م، الذي أضاف إجراءات مفصلة لتنظيم الضريبة على التجارة الإلكترونية، مستندة إلى قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005م، نص هذا القرار على ضرورة تسجيل مقدمي الخدمات الإلكترونية، وتحديد موقع تحقّيق الدخل، واعتماد نظام الفوترة الإلكترونية، إلى جانب توزيع

مسؤوليات الرقابة والتحصيل بين الجهات المختصة، ما يعكس تحركاً تشريعياً متقدماً يتماشى مع معايير OECD (قانون، الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 ، 2005)، و (وزارة المالية المصرية، 2018)، أما في فرنسا فقد اتخذت الحكومة خطوة متميزة عبر فرض "الضريبة الرقمية" (Digital Services Tax) بموجب المادة (57) من القانون رقم (1479-2019) للمالية لعام 2019م، والتي تفرض نسبة 3% على عائدات الشركات الكبرى التي تقدم خدمات رقمية مثل المنصات الإلكترونية والإعلانات الرقمية، ويدعم هذا القانون منظومة رقابية متطرفة تعتمد على التتبع الإلكتروني للمعاملات، ما يعزز من قدرة الدولة على تحصيل إيرادات الضريبة الرقمية ويحد من التهرب الضريبي (القانون المالي الفرنسي، 2019)، وما سبق يتضح للباحث من هذه النماذج أن التجارب الناجحة في تقنين الضريبة على التجارة الإلكترونية تعتمد على تشريعات مفصلة وشاملة تحدد بدقة آليات فرض الضريبة، معززة بأنظمة إلكترونية متطرفة للرقابة والتحصيل، ويتبيّن بأن التشريع الليبي رغم بعض الخطوات التشريعية كقانون المعاملات المالية رقم (6) لسنة 2022م، إلا أنه بحاجة ماسة إلى تحديث وتطوير يتسمق مع المعايير الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حتى يتمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها التجارة الإلكترونية وتعزيز العدالة الضريبية.

المبحث الثاني

التحديات القانونية والبدائل التشريعية في فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا.

تمهيد وتقسيم

إن فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية لا يعد مجرد إجراء مالي وتقني، بل هو مسألة قانونية بحثه، تتقاطع فيها اعتبارات السيادة التشريعية، والعدالة الضريبية، والفعالية الإدارية، مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، وإذ أن الدولة الليبية تسعى إلى تعزيز مواردها العامة وملحقة النشاطات الاقتصادية الحديثة، فأنها تواجه في المقابل العديد من التحديات القانونية والإجرائية في سبيل فرض ضريبة على الأنشطة التجارية الرقمية عادلة وفعالة، والتشريعات الحالية تعد مكمّن هذه الإشكالية (إميرويد، 2018)، ولا سيما قانون الضرائب الليبي رقم (7) لسنة 2010م، الذي لم يشرع للتعامل مع بيئة افتراضية تتخطى مفاهيم الدخل المحلي أو النشاط المادي داخل نطاق الدولة-كما سبق القول-، ما يجعل تطبيقه على التجارة الإلكترونية أمراً شائكاً من الناحية القانونية والعملية، وتزداد هذه الصعوبات تعقيداً في ظل الافتقار إلى بنية تحتية رقمية متكاملة، وضعف آليات التتبع والمراقبة الإلكترونية، إلى جانب غياب قواعد واضحة لتحديد الوعاء الضريبي ومكان تحقق الضريبة في سياق التعاملات الرقمية، بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بضعف التنسيق بين الجهات الضريبية والمالية، وغياب قاعدة بيانات إلكترونية موحدة تتبع الأنشطة التجارية الرقمية وترتبط بين الممولين ومواقعهم الفعلية (أبوغفة، 2020)، ولذلك فإن مواجهة هذه التحديات لا يكون فقط بتعديل النصوص، وإنما يتطلب تبني حلول تشريعية متكاملة تأخذ في الاعتبار خصوصيات البيئة الرقمية، وترتكز على مبادئ العدالة الضريبية والفعالية والحياد التكنولوجي، وتشمل هذه الحلول إعادة تعريف "الدخل" و"المقر الدائم" في سياق الاقتصاد الرقمي، وتحديث مفاهيم الإقامة الضريبية، واستحداث قواعد خاصة بالخدمات الرقمية العابرة للحدود، بما يضمن فرض الضريبة على أساس النشاط الاقتصادي الفعلي، وليس فقط على الوجود القانوني أو المادي (زيد، 2022)، وفي ضوء ذلك يتناول هذا المبحث جانبيْن أساسين: أولهما، التحديات الإدارية والفنية التي تعيق تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية في ليبيا، والتي ستكون محل تحليل في المطلب الأول؛ وثانهما المقترنات التشريعية الكفيلة بتطهير المنظومة الضريبية الليبية لتواكب التحول الرقمي، وهو ما سيتم تناوله في المطلب الثاني، مع تقديم تصور

واعي يستند إلى المبادئ الدولية ويتواءم مع البنية القانونية والاقتصادية المحلية، وذلك من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: التحديات الإدارية والفنية في التطبيق.

المطلب الثاني: المقترنات التشريعية لتعزيز الفعالية الضريبية في البنية الرقمية.

المطلب الأول: التحديات الإدارية والفنية في التطبيق.

تمهيد وتقسيم

يمثل فرض ضريبة فعالة على أنشطة التجارة الإلكترونية في ليبيا تحدياً يتجاوز مجرد إصدار تشريع أو تعديل نص قانوني، ليصل إلى عمق البنية الإدارية والفنية المنوط بها تنفيذ القواعد الضريبية وضمان انضباط المكلفين بها، فالتحول الرقمي الذي اجتاز مفاصل الاقتصاد الحديث لم يكن مجرد تطوير في الوسائل، بل أدى إلى نشوء بيئة تجارية متحركة من الأطر المكانية والزمانية المعتادة، وهو ما يضع الإدارة الضريبية الليبية أمام مهام غير مسبوقة تتطلب إعادة هيكلة في آليات العمل، وتطويراً في الوسائل التقنية والقانونية، وتبذر الصعوبة الأساسية في أن الإدارة الضريبية في ليبيا لا تزال تعتمد على هيكل تقليدية في التتبع والتحصيل والمراقبة، وهي أدوات أصبحت غير كافية لمواجهة التحديات التي تفرضها التجارة الرقمية، لاسيما تلك التي تنشأ فيها المعاملة وتتفشى بين أطراف لا تجمعهم بالضرورة وحدة الإقليم أو الجنسية أو حتى نظام ضريبي مشترك، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان جزء معتبر من الإيرادات العامة نتيجة العجز عن تحديد الوعاء الضريبي أو ضبط الأطراف الملتزمة بالسداد (العوجة، 2024) و (سعديوني، 2021)، إضافة إلى ذلك فإن البنية التقنية المساعدة على فرض هذه الضريبة ما زالت غائبة أو تعاني من ضعف شديد، سواء من حيث البنية التحتية الرقمية أو من حيث تأهيل الكادر البشري على التعامل مع آليات التتبع الإلكتروني، والتحليل الآلي للمعاملات، والتكامل مع الجهات ذات الصلة داخلياً وخارجياً، وهو ما يجعل من إمكانية التطبيق الفعلي للضريبة الرقمية أمراً مشروطاً بمعالجة هذه التحديات أولاً، كما أن غياب سجل وطني موحد لأنشطة التجارة الإلكترونية، وعدم وجود قاعدة بيانات موثوقة تمكّن من تتبع العمليات وتحليل تدفقاتها المالية، يضعف من الإشكال الإداري، ويعوق الجهود المبذولة لإرساء عدالة ضريبية حقيقية، ومن ثم فإن النظر إلى هذا النوع من الضريبة ينبغي أن يكون بمنظور متكمّل يشمل التشريع والإدارة، والبنية الرقمية في آن واحد (عباسي، 2024)، وسيتم في هذا المطلب استعراض أبرز هذه التحديات من خلال تقسيمه إلى فرعين، يتناول الأول صعوبة تحديد الوعاء الضريبي ومكان تحقق الضريبة، بينما يركز الثاني على غياب البنية التقنية والرقابة الإلكترونية الضريبية، وذلك بهدف الإحاطة بكل جوانب المعضلة، تمهداً لاقتراح حلول قانونية وتشريعية قابلة للتطبيق وذات جدوى مالية وإدارية.

الفرع الأول: صعوبة تحديد الوعاء الضريبي ومكان تتحقق الضريبة.

في ظل بيئة رقمية تتسم بالطابع العابر للحدود تبقى مهمة تحديد الوعاء الضريبي ومكان تتحقق الضريبة على الأنشطة التجارية الإلكترونية من أعقد المسائل التي تواجهها السلطات الضريبية، لا سيما في الدول التي لا تزال تشرعها تقليدية مثل ليبيا، إذ أن القواعد الكلاسيكية التي تربط تحقق الضريبة بعنصر المكان، والدخل المادي، لم تعد صالحة لتوصيف واقع اقتصادي يتم عبر منصات وشبكات لا تخضع بالضرورة لدولة بعينها، ولا تمر بمراحل يمكن ضبطها بالوسائل المتعارف عليها، كما وتمثل إحدى المعضلات الأساسية في غياب معايير دقيقة تحدد مكان مزاولة النشاط التجاري الرقمي مما يؤدي إلى صعوبة إثبات أن المعاملة حدثت داخل الإقليم الضريبي للدولة، فالناجر قد يكون مقيماً في دولة، وتدار منصته الإلكترونية من دولة ثانية، في حين يتم تقديم

الخدمة أو بيع المنتج إلى مستهلك يقيم في دولة ثالثة (بابكر، 2020)، فإن هذا التداخل يخلق فراغاً تشريعياً يسمح للعديد من الكيانات الرقمية بالتهرب الضريبي المشروع عبر استغلال ثغرات تحديد "المقر الضريبي" أو "المركز الفعلى للنشاط"، خاصة عند غياب وجود مادي في الدولة المستقبلة للمعاملة، ومن ناحية أخرى فإن المعاملات الرقمية غالباً ما تنفذ باستخدام وسائل دفع إلكترونية لا ترتبط بمؤسسات محلية، مما يعقد مهمة تتبع تدفق الأموال وربطها بكيانات ضريبية داخل الدولة (الصادق، 2023)، كما أن بعض الكيانات تقدم خدمات رقمية لا تنقل بشكل ملموس (مثل البرمجيات، المحتوى الرقمي، أو خدمات الاستضافة)، مما يجعل تحديد القيمة الضريبية الفعلية خاضعاً لتقديرات غير دقيقة في ظل غياب قواعد خاصة لتقدير هذه الأنشطة وفقاً لطبيعتها الرقمية، ويزيد من تعقيد هذا التحدي غياب اتفاقيات ضريبية ثنائية أو متعددة الأطراف مع عدد من الدول التي تعد ملاذاً ضريبياً رقمياً (عباسه، 2024)، مما يؤدي إلى استنزاف الحصيلة الضريبية لصالح كيانات تعمل دون أي التزام قانوني تجاه الاقتصاد الليبي، ومن هنا المنطلق تظهر الحاجة الملحة إلى تحديث تشريعي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة الرقمية، ويضع أساساً واضحة لتحديد الوعاء الضريبي في المعاملات الإلكترونية، سواء من خلال تبني قواعد المصدر الموسع، أو من خلال ما توصلت إليه بعض الدول والمنظمات الدولية، كاعتماد معيار "المستخدم النهائي" أو قاعدة السوق، وهو ما نتناوله لاحقاً في عرضنا للنموذج المقترن في الجزء الخاص بالمقاربات الدولية (مبادرة أنيب، 2025).

الفرع الثاني: غياب البنية التقنية والرقابة الإلكترونية الضريبية.

إن غياب البنية التقنية الملائمة أحد أبرز العارقيل التي تحد من قدرة الإدارة الضريبية الليبية على ملاحقة الأنشطة التجارية الإلكترونية وفرض الضريبة عليها بكمأة وعدالة، ذلك أن الخصوصية التقنية التي تتسنم بها التجارة الرقمية تفرض نمطاً رقابياً مغايراً لما هو مألوف في النشاط التجاري التقليدي، حيث يصبح الاعتماد على الأدوات الورقية والآليات اليدوية غير مجد أمام حجم المعاملات الرقمية وسرعتها وتشعبها ومسارها، فعلى مستوى البنية التحتية تعاني ليبيا من قصور في أنظمة التحصيل والمراقبة المؤتممة، فلا توجد حتى الآن قاعدة بيانات مركبة رقمية تجمع معلومات دقيقة حول المعاملين في التجارة الإلكترونية، ولا منظومة إلكترونية متکاملة تسمح بتتبع مسارات المعاملات التجارية عبر الإنترنت، سواء من حيث الأطراف أو القيمة أو طبيعة الخدمة أو المنتج، وهو ما يعيق الإدارة الضريبية عن تنفيذ مهامها في الرقابة والتقدير والتحصيل (اسحيل، 2024)، أما على مستوى الرقابة فإن الافتقار إلى أدوات تقنية متقدمة في رصد المعاملات الرقمية - مثل أنظمة الذكاء الطلق، وبرمجيات التتبع الضريبي، وتكامل البيانات مع الجهات المالية والمصرفية - يفتح المجال أمام التهرب الضريبي، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على المحافظ الرقمية والمنصات غير المفتنة محلياً، فضلاً عن أن أغلب مقدمي الخدمات الإلكترونية في ليبيا لا يخضعون فعلياً لأي نظام رقابي ضريبي يمكن من خلاله التتحقق من الالتزامات الواجبة عليهم، ويزداد الأمر تعقيداً بسبب محدودية الكوادر الفنية المدربة على إدارة الأنظمة الضريبية الرقمية، وغياب التشريعات المرافقة التي تلزم مزودي الخدمات الرقمية (سواء المحليين أو الأجانب) بالتسجيل الضريبي، وتقديم البيانات ذات العلاقة إلى الإدارة الضريبية. هذا النقص في الكفاءات والتقنيات يؤدي إلى ما يشبه "الفراغ الرقابي" في مجال الضرائب على الأنشطة الإلكترونية (قناو، 2020).

وبتحليل ما سبق تتصبح أهمية بناء نظام ضريبي رقمي متکامل يشتمل على قواعد بيانات إلكترونية، ونظم ربط آلي مع المؤسسات المالية، ووسائل تتبع رقمية متقدمة، فضلاً عن تأهيل العنصر البشري وتشريع إطار قانوني

ملزم، وهي خطوات لم تعد اختيارية؛ بل ضرورة حتمية إذا أرادت الدولة الليبية الحفاظ على سيادتها المالية ومنع تسرب الإيرادات العامة.

المطلب الثاني: المقترنات التشريعية لتعزيز الفعالية الضريبية في البيئة الرقمية.

تمهيد وتقسيم

إن تحديات فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية لا تقف عند حد الرصد الفني أو العوائق الإدارية، بل تمتد إلى غياب الرؤية التشريعية الكافية القادرة على التأسيس لنظام قانوني ضريبي فعال يتناسب مع طبيعة البيئة الرقمية، ولأن التشريع هو الأداة المركبة في ضبط السلوك الاقتصادي وتحديد الالتزامات القانونية، فإن أي معالجة للقصور القائم لا بد أن تنطلق من إصلاح تشريعي بنوي، يتجاوز مجرد التعديلات الشكلية أو الحلول المؤقتة، نحو وضع إطار قانوني متخصص يراعي خصائص التجارة الرقمية وينبع الإدارة الضريبية أدوات قانونية ومؤسساتية تتلاءم مع المتغيرات الرقمية المعاصرة (الأطرش، 2020)، ومن خلال مراجعة وتحليل النصوص القانونية النافذة في ليبيا، ولا سيما القانون رقم (7) لسنة 2010م، بشأن ضرائب الدخل، يتضح بأن المنظومة الحالية ما زالت أسيرة التصور التقليدي للربط الضريبي، الذي يفترض وجود نشاط مادي ظاهر داخل إقليم الدولة، وهو ما لا ينسجم مع طبيعة التجارة الإلكترونية التي تتم في بيئة غير ملموسة، وتتسم بالتدخل بين الحدود، والانفصال بين مكان النشاط ومكان الاستفادة منه، ولذا بات من الضروري سن تشريع خاص ينظم الضريبة الرقمية يعنى بتعريف المعاملة الرقمية، وتحديد الوعاء، وأليات التتبع، والضمادات القانونية، وإجراءات التحصيل، وإلى جانب التشريع، فإن بناء منظومة إلكترونية متكاملة لجمع المعلومات، وتحليلها، وربطها بالمصادر المالية والمصرفية يعد ضرورة استراتيجية (العوجة، 2024)، غير أن ذلك لا يمكن أن يتم في معزل عن تعزيز التعاون الإقليمي، وتبادل البيانات مع الدول المجاورة، لاسيما أن الكثير من المعاملات الإلكترونية التي تتم داخل ليبيا مرتبطة بمنصات خارجية لا تخضع للرقابة الوطنية، لذا يستعرض هذا المطلب جملة من المقترنات التشريعية التي من شأنها إرساء بيئة ضريبية رقمية فعالة، وذلك من خلال محورين أساسيين: أولهما يتعلق بجدوى إصدار قانون خاص بالضريبة على التجارة الإلكترونية، وثانيهما يعنى بأهمية تعزيز التعاون الإقليمي وتأسيس بنية رقمية ضريبية وطنية تضمن التتبع، والعدالة، والكفاءة في التحصيل (ماورو، 2022).

الفرع الأول: إمكانية تبني تشريع خاص بالضريبة على التجارة الإلكترونية.

أصبح من المسلم به أن التجارة الإلكترونية تفرض واقعاً قانونياً جديداً لا يتلاءم مع الهيكل التشريعية التقليدية، التي بنيت على فرضيات النشاط المادي والموقع الجغرافي، وفي ليبيا تبدو الضرورة ملحة لتجاوز مجرد التعديلات الجزئية على القوائم القائمة، والتوجه نحو إصدار تشريع خاص ينظم الضريبة على الأنشطة التجارية الرقمية يراعي خصوصيتها التقنية والقانونية، ويسوس لمبادئ ضريبية جديدة تنسجم مع طبيعتها العابرة للحدود، ويتطلب هذا التشريع معالجة شاملة تبدأ بتعريف محدد ودقيق لمفهوم التجارة الإلكترونية، وتحديد نطاقها، وما يدخل ضمنها من معاملات وخدمات رقمية، وهو أمر لا غنى عنه لتحديد المكلفين بالضريبة، كما ينبغي أن ينظم القانون العلاقة بين مزودي الخدمات الرقمية (سواء المحليين أو الأجانب)، والمسمّلتين، والإدارة الضريبية، من حيث آليات التسجيل، والتصريح، وربط الضريبة، وأليات التحصيل، مع توفير أدوات إلكترونية لضمان الامتثال والرقابة (سليني، 2022)، إضافة إلى ذلك ينبغي أن يراعى في هذا التشريع مبدأ العدالة الجبائية، من خلال تفادي الإذواج الضريبي، وحماية حقوق المستهلك مع ضمان حياد القواعد الضريبية وعدم الإضرار بالمنافسة، ويحسن أن يستلهم القانون الوطني نماذج من التشريعات التي قطعت شوطاً في هذا المجال، كالقانون الفرنسي

الخاص بالضريبة الرقمية (فرنسا، 24، 2019)، أو التجربة الإماراتية في إدماج الأنشطة الرقمية ضمن إطار ضريبة القيمة المضافة (وناس، 2020)، مع مراعاة الخصوصية الدستورية والمالية في ليبيا إن إصدار تشريع خاص من هذا النوع لا يعني عزله عن المنظومة العامة لقانون الضرائب، بل يتطلب تنسيقاً متكاملاً بينه وبين القواعد العامة، لاسيما في ما يتعلق بإجراءات الطعن، والتقادم، والعقود، والتنفيذ، كما يجب أن يكون هذا التشريع مرنًا وقابلًا للتحديث الدوري في ظل التغير السريع للتقنيات والمنصات الرقمية، وقد أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في تقاريرها إلى أهمية امتلاك كل دولة لإطار قانوني وطفي من ومتخصص في فرض الضرائب على المعاملات الرقمية، باعتباره أحد الشروط الأساسية لتحقيق الفعالية الضريبية في الاقتصاد الرقمي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، 2021).

الفرع الثاني: تعزيز التعاون الإقليمي وبناء نظام إلكتروني ضريبي وطفي.

في ظل تعقيدات الاقتصاد الرقمي لم يعد كافياً أن تقتصر السياسات الضريبية على جهود وطنية منفردة، بل بات من الضروري تفعيل قنوات التعاون الإقليمي، إلى جانب تطوير بنية ضريبية إلكترونية وطنية، بما يضمن مواكبة التحولات التكنولوجية وتحصيل الضرائب بعدالة وكفاءة، وتزداد أهمية هذا التوجه في ليبيا، حيث تواجه المؤسسات المالية والضريبية تحديات هيكلية وضعفاً في الإمكانيات التقنية والبشرية (الفارسي، 2025)، فإن التعاون الإقليمي لا سيما في المحيط العربي وشمال أفريقيا يمكن أن يفضي إلى تنسيق تشريعي يحد من التهرب الضريبي، ويسهل تبادل البيانات بشأن المعاملات الرقمية التي تتم عبر الحدود، كما يتيح هذا التعاون تبني معايير موحدة لتحديد "المكان الضريبي"، ويساعد على مواجهة هيمنة الشركات الكبرى التي تتجنب الالتزام بالأنظمة المحلية من خلال تمويع قانوني دولي معقد. وقد أظهرت التجارب في الاتحاد الأوروبي والأوساط الآسيوية جدوى الاتفاقيات الإقليمية في هذا المجال، خصوصاً في تبادل المعلومات الضريبية والتنسيق بشأن المعايير التقنية والإجرائية، بموازاة هذا تعدد الحاجة إلى إنشاء نظام ضريبي إلكتروني وطفي من أولويات الإصلاح المالي في ليبيا، فهو يمثل الإطار العملي الذي يمكن الإدارة الضريبية من تتبع المعاملات الرقمية، وتحليل البيانات، وتقدير المخاطر، وإصدار الإقرارات، وتحصيل الضرائب بطريقة شفافة وفعالة، ولا يتعلق الأمر فقط بإدخال تكنولوجيا في العمل، بل بإعادة هيكلة شاملة تشمل تحديث قواعد البيانات، وتدريب الكوادر، وتهيئة البنية التحتية التشريعية والتقنية، وينبغي أن يتضمن هذا النظام الوطني أدوات للتعرف التلقائي على الأنشطة التجارية الرقمية، وربطها بالملكيتين الحقيقيتين، مع تفعيل وسائل الدفع والتحصيل الرقمي، بما يقلل من التدخل البشري ويحد من مظاهر الفساد الإداري (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، 2022)، كما يجب أن يكون هذا النظام منفتحاً على الاندماج في شبكات دولية؛ وذلك لتبادل البيانات والمعلومات مع أنظمة ضريبية أخرى، وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً كالمعيار المشترك للإبلاغ (CRS) ومبادئ BEPS الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولقد أكدت العديد من الدراسات أن غياب البنية الرقمية الضريبية يجعل من التشريع الرقمي أمراً نظرياً معلقاً لا يجد أداة عملية للتنفيذ (سعوني، الضريبة الرقمية وآثار تطبيقها على الدول العربية : دراسة تحليلية، 2021)، كما خلصت تقارير (OECD، 2020)، والذي -سبق ذكره- إلى أن الرقمنة المؤسسية للإدارة الضريبية شرط أساسي لأي محاولة جادة في فرض ضرائب على التجارة الإلكترونية، لا سيما في الدول النامية.

الخاتمة

شكّلت التجارة الإلكترونية تحولاً جوهرياً في بنية النشاط الاقتصادي العالمي، ولم تكن ليبيا بمنأى عن هذا التحول، لا سيما في ظل تزايد الاعتماد على الوسائل الرقمية في المعاملات التجارية، سواء من قبل الأفراد أو

المؤسسات، وقد كشفت هذه الدراسة من خلال تناولها للإطار المفاهيمي والتشريعي للضريبة على التجارة الإلكترونية، وما يرتبط به من تحديات تطبيقية وتشريعية عن فجوة قانونية وتنظيمية قائمة في النظام الضريبي الليبي تعيق قدرته على مواكبة هذا النوع من التجارة المستحدثة، وتبين أن غياب تشريع خاص، وقصور القوانين النافذة، لا سيما قانون الضرائب رقم (7) لسنة 2010م، قد أهيم في خلق حالة من الغموض القانوني تجاه إخضاع المعاملات الإلكترونية للضريبة، وهو ما يهدد مبادئ العدالة الجبائية وبضعف السيادة المالية للدولة.

وفي هذا السياق مثلت هذه الدراسة استكمالاً لما توصلت إليه سابقاً في رسالتى للماجستير، والتي حملت عنوان "الضريبة على التجارة الإلكترونية"، من حيث التأكيد على أن غياب المعالجة التشريعية للضريبة الرقمية ليس إشكالاً فنياً فحسب، بل يرتبط بنقص في التأصيل القانوني، وغياب الرؤية التشريعية الموحدة، إضافة إلى ضعف الإمكانيات الفنية والإدارية، وكلها أمور تجعل من مسألة فرض هذه الضريبة تحدياً يتطلب حلولاً متكاملة على المستويين التشريعى والإجرائى، ومن خلال التحليل المقارن، وقراءة بعض تجارب الدول كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تبين أن التشريع ليس منفصلاً عن البنية المؤسسية والرقمية التي يجب أن تُهيأ لتفعيله، وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج وتحفظات تمثل في الآتي:

أولاً: النتائج:

- 1- إن المنظومة الضريبية الليبية تعاني من فراغ قانوني واضح فيما يتعلق بالدخل المتأني من التجارة الإلكترونية، مما يستدعي تدخلاً تشريعياً خاصاً ومستقلاً.
- 2- غياب البنية التحتية الرقمية المتقدمة في ليبيا يحول دون إمكانية تتبع النشاطات التجارية الإلكترونية وفرض ضريبة فعالة عليها.
- 3- تعد صعوبة تحديد الوعاء الضريبي ومكان تحقق الضريبة من أبرز التحديات الإدارية التي تواجه الإدارة الضريبية في البنية الرقمية.
- 4- هناك قصور في التشريعات الحالية في ضبط العلاقات القانونية التي تنشأ عن التجارة الإلكترونية، خصوصاً ما يتعلق بتحديد هوية المكلف الضريبي.
- 5- التجارب الدولية، وخاصة نموذج OECD، توفر مرجعياً عملياً قابلاً للتكييف مع السياق الليبي شرط توافر الإرادة التشريعية والبنية الإدارية المناسبة.
- 6- لا يمكن تحقيق فعالية فرض الضريبة الرقمية دون تعزيز التعاون الإقليمي، وتبادل المعلومات بين الدول، وبناء قاعدة بيانات مشتركة.

التحفظات:

- 1- إعداد مشروع قانون خاص ينظم الضريبة على التجارة الإلكترونية يأخذ في الاعتبار طبيعة المعاملات الرقمية وحدود السيادة المالية للدولة.
- 2- تعديل قانون الضرائب العام بما يدمج بعض أحكام الضريبة الرقمية مؤقتاً إلى حين صدور تشريع مستقل.
- 3- العمل على تحديث البنية التقنية للإدارة الضريبية، وتطوير آليات المراقبة الإلكترونية، والتعرف الآلي على المعاملات الرقمية.
- 4- اعتماد سياسة تدريب متخصصة لموظفي الإدارة الضريبية في مجال التحول الرقمي والاقتصاد الإلكتروني.

5- الانخراط في مبادرات التعاون الإقليمي المتعلقة بتبادل المعلومات الضريبية، والمشاركة في الاتفاقيات الدولية الخاصة بالضريبة الرقمية.

6- دعم إنشاء منصة وطنية موحدة للمراقبة والتصریح الضريبي في البيئة الرقمية، لضمان الشفافية والعدالة في التحصیل.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

- علي عمر عتيقة. (1993). *المالية العامة والتشريع الضريبي*. بنغازي-ليبيا: جامعة قاريونس.
- نصار محمد الحلامه. (2012). *التجارة الالكترونية في القانون*. عمان-الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

ثانياً: الرسائل العلمية:

- رسائل الماجستير
- عبد القادر حمدان العوجة. (2024). *الضريبة على التجارة الإلكترونية*. سرت-ليبيا: الضريبة على التجارة الإلكترونية.

ثالثاً: الدوريات والمجلاط والمؤتمرات العلمية:

- أمال حداش و جمال سليمي. (2022, 06 30). إشكالية الخضاع الضريبي لمعاملات التجارة الإلكترونية - التحديات والحلول. *مجلة التنمية الاقتصادية*، الصفحات 52-64.
- امير حسني مطر. (الاحد فبراير, 2025). *التجارة الإلكترونية تطورها وأهميتها في الاقتصاد الرقمي*. تم الاسترداد من جامعة المستقبل: <https://pharm.uomus.edu.iq>
- تماضر الصادق بابكر. (22 أبريل, 2020). محددات قياس ضريبة أرباح أعمال التجارة الإلكترونية وأثرها في تحديد الوعاء الضريبي: دراسة ميدانية في ديوان الضرائب في السودان. *مجلة الدراسات الإدارية والاجتماعية*، الصفحات 264-233.
- جمال معنوق، وايمان كموش. (الاحد جوان, 2019). الإشكاليات القانونية الى تثيرها التجارة الإلكترونية والمتعلقة بال المجال الضريبي. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*، الصفحات 120-130.
- رائد عبدالرزاق القمودي. (الاحد ديسمبر, 2023). *السياسة الضريبية في ليبيا*. إضاءات، الصفحات 38-01.
- رائد عبدالرزاق القمودي. (6 ديسمبر, 2023م). *السياسة الضريبية في ليبيا*. دراسة مقارنة. إضاءات، المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، الصفحات 5-7.
- رقية محمود اسحيل. (03, 13 2024). دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية. *مجلة الجامعي*، الصفحات 156-146.
- شجاع عوض زيد. (1, 3 2022). *تأثير التجارة الإلكترونية على الضرائب*. *المجلة العربية للنشر العلمي*، الصفحات 847-858.
- صالح صالح. (01, 8, 2022). *التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي والجهود المبذولة لمعالجتها مع الإشارة إلى حالة الدول العربية*. *مجلة دراسات جبائية*، الصفحات 67-93.
- صالح طالم. (الاحد أغسطس, 2022). *التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي والجهود المبذولة لمعالجتها مع الإشارة إلى حالة الدول العربية كنموذج*. *مجلة دراسات جبائية*، الصفحات 93-67.

- صلاح حامد حستين. (3 سبتمبر, 2024). نحو نظرية علمية للضريبة على دخل أنشطة الاقتصاد الرقمي (دراسة تحليلية مقارنة). *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*, الصفحات 1832-1894.
 - طارق عبدالقادر اسماعيل. (الاحد ابريل, 2021). الضرائب على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية. دراسات اقتصادية, الصفحات 31-01.
 - عادل الصادق. (2023). تحديات فرض الضرائب على التجارة الالكترونية. *المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني*, .01.
 - عبدالقادر علي أبوغفة. (12, 3, 2020). العدالة الضريبية من منظور القانون رقم (7) لسنة 2010 م. بشأن ضرائب الدخل. *مجلة البحوث القانونية*, الصفحات 29-01.
 - عبدالله قيبووعه، وعبدالله لعبيسي. (05, 01, 2024). متطلبات التنظيم الضريبي للتجارة الالكترونية: تحديات ومشاكل. *مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال EJE*, الصفحات 61-75.
 - عبدالله لعبيسي، وحمزة عباسه. (30, 6, 2024). المعالجة الضريبية للمنشأة الدائمة في ظل التحولات الرقمية. *مجلة الدراسات القانونية المقارنة*, الصفحات 143-125.
 - علي لطفي رجب بركات. (03 مايو, 2020). المفهوم الإجرائي لمبدأ المشروعية الضريبية. *البحوث القانونية والاقتصادية*, كلية الحقوق, جامعة المنوفية, الصفحات 527-581.
 - فاطمة محمد أبوخريص، وشاكير مصطفى قناو. (21, 03, 2020). مدى مساهمة الإجراءات والأساليب الرقابية في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا. *مجلة الجامعي*, الصفحات 170-149.
 - فاطمة مفتاح الفلاح، وناصر امراجع الفاري. (2025). دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي / دراسة ميدانية. *النظام الضريبي في ليبيا* (الصفحات 49-78). سرت-ليبيا: جامعة سرت-ليبيا.
 - فرج حسن الأطرش. (2020). حنو خلق بيئة قانونية للحكومة الإلكترونية يف بليبيا تدعم تطبيق. *المؤتمر الدولي الأول "افتراضي": التحول الرقمي في عصر المعرفة (الواقع، التحديات، الانعكاسات)* (الصفحات 01-17). الزاوية: جامعة الزاوية.
 - محمد عبدالوهاب طاحون. (الأحد يناير, 2024). تكيف النظام الضريبي الدولي مع الاقتصاد الرقمي. *مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية*, الصفحات 643-720.
 - محمد محروس سعدوني. (31, 05, 2021). الضريبة الرقمية وآثار تطبيقها على الدول العربية : دراسة تحليلية. *المجلة القانونية*, جامعة القاهرة, كلية الحقوق, فرع الخرطوم, صفحة 28.
 - يونس مليح. (30 ديسمبر, 2023). الاقتصاد الرقمي والجباية: هل القوانين الحالية قادرة على مواكبة العصر. *مجلة القانون والأعمال الدولية*, الصفحات 01-15.
- ثالثاً: القوانين والتشريعات:**
- قانون. (2010). رقم(7) لسنة 2010، بشأن الضرائب على الدخل. سرت-ليبيا: الجريدة الرسمية.
 - قانون. (16 يناير, 2023). رقم 6 لسنة 2022 بشأن المعاملات الإلكترونية في ليبيا. *الجريدة الرسمية*, صفحة 87.
 - القانون. (2014). الاساسي التونسي رقم 16 لسنة 2014. تونس: الجريدة الرسمية.
 - قانون. (2005). الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005. القاهرة-مصر: الجريدة الرسمية.

France: Official Gazette . *The French Financial Law of 2019*. (2019) Law-

- القانون. (26 مايو، 2014). أاسي عدد16 لسنة2014 .الجريدة الرسمية ،صفحة 15 .
 - القانون المالي الفرنسي. (2019). تضمن عدة تعديلات وإصلاحات في مختلف المجالات المالية والضرافية. من بين أهم هذه التعديلات: تطبيق قانون الضريبة على الدخل (IR) بشكل تدريجي، وإلغاء ضريبة الثروة (ISF) واستبدلها بضريبة على العقارات (IFI)، وتعديل في ضريبة الشركات (IS)، وتغييرات في ضريبة القيمة. باريس- فرنسا: الجريدة الرسمية.

رابعاً: تقارير المنظمات الدولية المواقع الإلكترونية:

- صندوق النقد الدولي يوصي بإعادة تصميم النماذج الضريبية في ليبيا. (2024). إعادة تصميم النماذج الضريبية في ليبيا. ليبيا: صندوق النقد الدولي يوصي بإعادة تصميم النماذج الضريبية في ليبيا.
- فيتور غاسبار، وشفيق حبوس، وبأولو ماورو. (2022). تنسيق الضرائب يمكن أن يؤدي إلى اقتصاد عالمي أكثر عدالة وحضرية. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
- كريم وناس. (2020). الضرائب على الاقتصاد الرقمي في العالم العربي والشرق الأوسط. بروكسل: الاتحاد الدولي للصحفيين.
- لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي(UNCITRAL). (1996). قانون الأونسيتار التموذجي بشأن التجارة الإلكترونية. فيينا-النمسا: لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي(UNCITRAL).
- مبادرة أثير. (22, 25, 2025). مبادرة مدنية للإصلاح الرقمي: قراءة في أثر القوانين على سياسات الإنترنت في ليبيا. طرابلس، طرابلس، ليبيا.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). (2021). تقرير التعاون الإنمائي 2021: تشكيل تحول رقمي عادل. باريس-فرنسا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). (2022). التحول الرقمي لإدارة الضرائب. باريس-فرنسا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

- مسعود محمد إمريود. (3 يناير، 2018). لخلي. تم الاسترداد من لخلي: <https://lakhlasly.com/ar/view-summary/PUmekhgXOO>

فرانس 24. 04 05, 2019. فرنسا "مصممة" على فرض ضريبة على شركات الإنترنت العملاقة. تم الاسترداد من https://www.france24.com/ar/20190405-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7?utm_source=chatgpt.com

وزارة المالية المصرية. (2018). قرار رقم 46 لسنة 2018 بشأن إلزام بعض الشركات بتقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية. القاهرة-مصر: وزارة المالية المصرية.